

اشعار كشف المخاطر والتحذير

1 المقدمة

- 1.1. يتم تقديم إشعار الكشف عن المخاطر والتحذير إلى عميل الشركة أو العميل المحتمل بما يتوافق مع توفير خدمات التداول، وممارسة أنشطة التداول، وقانون تشغيل الأسواق الخاضعة للوائح والمواد الأخرى ذات الصلة 144 (2007 / 1) ، التي يتم تعديلها من وقت لآخر ("القانون") ، الذي ينطبق على VPR Safe Financial Group Ltd ("الشركة").
- 1.2. يجب على جميع العملاء والزبائن المحتملين قراءة بيان المخاطر والتحذيرات التالية الواردة في هذا المستند بعناية، قبل التقدم إلى الشركة للحصول على حساب تداول وقبل بدء التداول مع الشركة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة لا يمكنها الكشف عن أو توضح جميع المخاطر والجوانب المهمة الأخرى التي ينطوي عليها التعامل في العقود مقابل الفروقات. تم تصميم الإشعار ليوضح بشكل عام طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها التعامل مع العقود مقابل الفروقات على أساس عادل وغير ضال.
- 1.3. للحصول على شرح تفصيلي حول كيفية عمل خدماتنا:
- شروط وأحكام اتفاقية الأعمال / العميل
 - سياسة تنفيذ الأوامر
 - ملخص سياسة تضارب المصالح
 - سياسة تصنيف العملاء
 - سياسة الخصوصية

2 الرسوم والضرائب

- 2.1. يخضع توفير الخدمات من قبل الشركة للعميل للرسوم، المتوفرة على موقع الشركة. قبل أن يبدأ العميل بالتداول، يجب عليه الحصول على تفاصيل جميع الرسوم والعمولات والرسوم التي سيتحملها العميل. انها من مسؤولية العميل التحقق من أي تغييرات في الرسوم.
- 2.2. إذا لم يتم التعبير عن أي رسوم من الناحية النقدية (ولكن، على سبيل المثال، كنسبة مئوية من قيمة العقد)، يجب على العميل ان يفهم ما هي قيمة هذه الرسوم.
- 2.3. يجوز للشركة تغيير رسومها في أي وقت.
- 2.4. هناك خطر من أن يتداول العميل في أي أدوات مالية قد تكون التجارة فيها خاضعة للضريبة و / أو أي واجب آخر على سبيل المثال بسبب التغييرات في التشريعات أو ظروفه الشخصية. لا تضمن الشركة عدم دفع أي ضرائب و / أو أي رسوم دمغة أخرى. لا تقدم الشركة مشورة ضريبية.
- 2.5. يتحمل العميل مسؤولية أي ضرائب و / أو أي واجبات أخرى قد تنشأ من قيامه بالتداول.
- 2.6. من الملاحظ أن الضرائب قابلة للتغيير دون إشعار.
- 2.7. يشار إلى أن أسعار الشركة فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات يتم تحديدها من قبل الشركة وقد تكون مختلفة عن الأسعار المسجلة في مكان آخر. أسعار تداول الشركة هي تلك التي تكون فيها الشركة على استعداد لبيع العقود مقابل الفروقات لعملائها في نقطة البيع. على هذا النحو، قد لا تتطابق مباشرة مع مستويات السوق في الوقت الفعلي في الوقت الذي يحدث فيه بيع CFD (عقود الفروقات).
- 2.8. تخضع قيمة الصفقات المفتوحة في بعض الأدوات المالية التي توفرها الشركة لـ "رسوم التمويل" (على سبيل المثال "أسعار ال SWAP"). يتم تخفيض سعر الصفقات الطويلة في الأدوات المالية من خلال

رسوم التمويل اليومية طوال حياتهم. على العكس من ذلك، يتم زيادة سعر الصفقات القصيرة في الأدوات المالية من خلال رسوم التمويل اليومية طوال حياتهم. يمكن أن تكون المقايضات إما سلبية أو إيجابية للصفقات الطويلة والقصيرة. تعتمد رسوم التمويل على أسعار الفائدة السائدة في السوق، والتي قد تختلف مع مرور الوقت.

3 مخاطر الطرف الثالث

- 3.1. يجوز للشركة تمرير الأموال المستلمة من العميل إلى طرف ثالث (مثل وسيط، أو بنك، أو سوق، أو وكيل تسوية، أو غرفة مقاصة أو نظير خارج قبرص) للاحتفاظ أو السيطرة من أجل إجراء معاملة من خلال أو مع هذا الشخص أو لتلبية التزام العميل بتقديم ضمانات (مثل متطلبات الهامش المبدئي) فيما يتعلق بالمعاملة. لا تتحمل الشركة أية مسئولية عن أي أعمال أو سهو من جانب أي طرف ثالث حيث يتم تمرير الأموال المستلمة من العميل.
- 3.2. سيكون النظام القانوني والتنظيمي المطبق على أي شخص من هذا الطرف الثالث مختلفًا عن النظام القبرصي وفي حالة حدوث إفسار أو أي فشل مماثل لذلك الشخص، يمكن التعامل مع أموال العميل بشكل مختلف عن المعاملة التي يمكن تطبيقها إذا كانت تم عقد المال في حساب منفصل في قبرص. لن تكون الشركة مسؤولة عن الملاءة المالية أو الأفعال أو السهو لأي طرف ثالث مشار إليه في هذا البند.
- 3.3. ويجوز للجهة الخارجية التي تمررها الشركة الأموال أن تحتفظ بها في حساب شامل، وقد لا يكون من الممكن فصلها عن أموال العميل أو أموال الطرف الثالث. في حالة الإفلاس أو أي إجراءات مماثلة أخرى فيما يتعلق بهذا الطرف الثالث، قد يكون للشركة مطالبة غير مضمونة فقط ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل، وسيتعرض العميل لمخاطر أن الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث غير كافية للوفاء بمطالبات العميل مع المطالبات المتعلقة بالحساب المعني. لا تقبل الشركة أي مسؤولية أو مسؤولية عن أي خسائر ناتجة.
- 3.4. يجوز للشركة إيداع أموال العميل مع جهة الإيداع التي قد يكون لها مصلحة ضمانية أو امتياز أو حق المقاصة فيما يتعلق بتلك الأموال.
- 3.5. يمكن أن يكون للمصرف أو الوسيط الذي تتعامل من خلاله الشركة مصالح تتعارض مع مصالح العميل.

4 إفلاس

قد يؤدي عجز الشركة أو تعثرها، إلى تصفية الصفقات أو إغلاقها دون موافقة العميل.

5 صندوق تعويض المستثمر

تشارك الشركة في صندوق تعويض المستثمرين لعملاء شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة جمهورية قبرص. يحق لبعض العملاء الحصول على تعويض في إطار صندوق تعويض المستثمر إذا تخلفت الشركة عن سداد الديون. يجب ألا يتجاوز التعويض عشرين ألف يورو (20.000 يورو) لكل عميل مستحق. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى وثيقة "صندوق تعويض المستثمر" الموجود على موقعنا.

6 المخاطر التقنية

- 6.1. يكون العميل وليس الشركة مسؤولاً عن مخاطر الخسائر المالية الناجمة عن التخلف في السداد أو الخلل أو التوقف عن العمل أو انقطاع الخدمة أو أي إجراءات ضارة بالأنظمة المعلوماتية أو بأنظمة الاتصالات أو الكهرباء أو الأنظمة الإلكترونية أو غيرها من أنظمة.
- 6.2. إذا تعهد العميل بإجراء الصفقات على نظام إلكتروني، فسوف يكون عرضة للمخاطر المرتبطة بالنظام بما في ذلك فشل البرمجيات والخوادم وخطوط الاتصالات وفشل أجهزة الإنترنت. قد تتمثل نتيجة أي فشل في إما عدم تنفيذ أوامره وفقاً لتعليماته أو عدم تنفيذها على الإطلاق. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية في حالة حدوث هذا النوع من الفشل.
- 6.3. يقر العميل بأن تكون المعلومات غير المشفرة التي تنتقل عبر البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مصرح به.
- 6.4. قد يواجه العميل بعض الصعوبات في الأوقات التي تتدفق فيها الصفقات بشكل مفرط تتمثل في عدم القدرة على الاتصال عبر الهاتف أو منصة (منصات)/نظام (أنظمة) الشركة، وخاصة في السوق السريع (على سبيل المثال، عندما يتم إصدار مؤشرات رئيسية للاقتصاد الكلي).
- 6.5. يقر العميل أن خدمات الإنترنت قد تكون عرضة للأحداث التي قد تؤثر على وصوله إلى الموقع الإلكتروني للشركة و/أو منصة (منصات) نظام (أنظمة) تداول الشركة، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر حالات انقطاع أو توقف البث أو تعطل البرنامج والأجهزة أو انقطاع الإنترنت أو فشل شبكة الكهرباء العامة أو هجمات القرصنة. وتكون الشركة غير مسؤولة عن أي أضرار أو خسائر ناجمة عن هذه الأحداث الخارجة عن إرادتها أو غيرها من الخسائر أو التكاليف أو الخصوم أو النفقات (بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الخسارة في الأرباح) التي قد تنتج عن عدم قدرة العميل على الوصول إلى موقع و/أو نظام التداول بالشركة أو تأخير أو فشل الشركة في إرسال أوامر أو صفقات.
- 6.6. وفيما يتعلق باستخدام أجهزة الحاسوب وشبكات البيانات والاتصالات الصوتية، يتحمل العميل المخاطر التالية من بين مخاطر أخرى وفي تلك الحالات التي لا يكون على الشركة أي مساهمة تجاه أي خسارة ناجمة:
- انقطاع الطاقة عن الأجهزة من جانب العميل أو مقدم الخدمة أو مشغل الاتصالات (بما في ذلك الاتصالات الصوتية) التي تخدم العميل.
 - الضرر المادي (أو فقدان) قنوات الاتصال المستخدمة لربط العميل ومقدم الخدمة (مشغل الاتصالات) ومقدم الخدمة وخادم معلومات التداول أو العميل.
 - الانقطاع (الجودة السيئة بشكل غير مقبول) في الاتصال عبر القنوات التي يستخدمها العميل أو الشركة أو القنوات التي يستخدمها مزود أو مشغل الاتصالات (بما في ذلك الاتصالات الصوتية) التي يستخدمها العميل أو الشركة.
 - الخطأ أو التعارض مع متطلبات إعدادات عميل المحطة الطرفية. التحديث المبكر للمحطة الطرفية للعميل؛
 - تحديث المفاجئة لمحطة العميل.
 - في حالة إبرام الصفقات عبر الاتصالات الهاتفية (الخطوط الأرضية أو الهواتف المحمولة)، يتحمل العميل خطورة مشاكل الاتصال، عند محاولة الوصول إلى موظف في شركة الوساطة بسبب مشاكل جودة للاتصال والحمل المترتب عليه.
 - ينتج استخدام قنوات الاتصال والأجهزة والبرمجيات مخاطر عدم استقبال العميل رسائل (بما في ذلك الرسائل النصية) من الشركة.
 - يمكن للتحميل الزائد على الاتصال أن يعيق التداول عبر الهاتف.
 - عطل أو عدم قابلية تشغيل المنصة التي تضم أيضاً محطة العميل.

6.7. قد يعاني العميل من خسائر مالية ناجمة عن وقوع المخاطر المذكورة أعلاه، و لا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو مساءلة في حالة وقوع هذه المخاطر ويكون العميل مسؤولاً عن جميع الخسائر ذات الصلة التي قد يتكبدها.

7 منصة التداول

7.1. يتم تحذير العميل أنه عند التداول في منصة الاللكترونية يتحمل مخاطر الخسارة المالية التي قد تكون ناجمة من بين أمور أخرى عما يلي:

- فشل أجهزة وبرمجيات العميل والجودة الرديئة للاتصال.
- فشل أجهزة أو برمجيات الشركة أو العميل أو عطلها أو سوء استخدامها.
- العمل غير السليم لأجهزة العميل.
- الاعدادات الخاطئة للمحطة الطرفية للعميل.
- التحديثات المتأخرة للمحطة الطرفية للعميل.

7.2. يقر العميل بأنه لا يتم السماح إلا لأمر واحد فقط للتنفيذ في قائمة الانتظار. بعد أن يرسل العميل التعليمات، يتم تجاهل أي تعليمات أخرى مرسله منه وتظهر رسالة (أوامر مغلقة) حتى يتم تنفيذ الأمر الأول.

7.3. يقر العميل أن المصدر الوحيد الموثوق به لمعلومات تدفق الاسعار هو الصادر عن قاعدة الاسعار الخادم المباشرة. تعتبر قاعدة الاسعار الواردة في المحطة الطرفية للعميل مصدراً موثقاً لمعلومات تدفق الاسعار لان الاتصال بين المحطة الطرفية للعميل والخادم قد ينقطع في أي وقت وقد يتعذر الوصول ببساطة إلى المحطة الطرفية للعميل.

7.4. يقر العميل أنه عندما يغلق نافذة وضع/حذف الطلب أو نافذة فتح/إغلاق المركز، فإنه قد يتم إلغاء التعليمات -المرسلة إلى الخادم.

7.5. قد يتم تنفيذ الأوامر فرادى في كل مرة أثناء وجودها في قائمة الانتظار. في حالة إصدار أوامر متعددة من حساب العميل نفسه في نفس الوقت، فقد لا يتم تنفيذها.

7.6. يقر العميل أنه عندما يصدر أمراً، فلا يجوز إلغاؤه.

7.7. إذا لم يتلق العميل نتيجة لتنفيذ أمر أرسله في وقت سابق ولكنه قرر أن يكرر نفس الامر، فإنه يتعين على العميل قبول مخاطر إبرام صفقتين بدلاً من واحدة.

7.8. يقر العميل أنه إذا تم بالفعل تنفيذ طلب معلق في العقود مقابل الفروقات ولكن العميل أرسل تعليمات بتعديل مستواه، فإن التعليمات الوحيدة -التي سيتم تنفيذها- هي التعليمات التي من شأنها تعديل و/أو وقف الخسارة و/أو تثبيت مستويات الربح على المركز المفتوح عندما يتطرق الامر إلى الطلب معلق.

8 التواصل بين العميل والشركة

8.1. على العميل أن يقبل مخاطر أي خسائر مالية ناجمة عن حقيقة تأخر استلام إشعار أو عدم استلام أي إشعار من الشركة على الاطلاق.

8.2. يقر العميل بأن تكون المعلومات غير المشفرة التي تنتقل عبر البريد الإلكتروني غير محمية من أي وصول غير مصرح به.

- 8.3. لا تتحمل الشركة أية مسؤولية في حالة وصول شخص ثالث غير مصرح به إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عند انتقال المعلومات الواردة أعلاه بين الشركة والعميل أو عند استخدام الإنترنت أو مرافق شبكة الاتصالات الأخرى أو الهاتف، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.
- 8.4. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن المخاطر فيما يتعلق بالرسائل غير المستلمة من البريد الداخلي في نظام التداول عبر الإنترنت للشركة المرسلة إلى العميل من الشركة حيث يتم حذفها تلقائياً في غضون 3(ثلاثة) أيام تقويمية.

9 أحداث القوة القاهرة

- 9.1. في حالة وقوع حدث قوة القاهرة، فقد لا تكون الشركة في وضع يمكّنها من اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ أوامر العميل أو الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق مع العميل. وقد يتكبد العميل خسائر نتيجة لذلك.
- 9.2. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو مساءلة من أي نوع عن الخسائر أو الأضرار الناجمة عن أي تخلف في السداد أو انقطاع أو تأخري أو في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية إذا كان هذا التخلف أو الانقطاع أو التأخير ناجم عن حادث القوة القاهرة.

10 ظروف السوق غير الطبيعية

- 10.1. يقر العميل أنه يجوز في ظل ظروف السوق غير الطبيعية تمديد المدة التي يتم خلالها تنفيذ الأوامر أو قد يكون من المستحيل تنفيذ الأوامر بأسعارها المعلنة أو قد لا يتم تنفيذها على الإطلاق.

11 العملة الأجنبية

- 11.1. يتم تداول بعض الأدوات المالية وتسويتها بعملة أخرى غير العملة الأساسية لحسابها. إن التداول في هذه الأدوات يحمل مخاطر إضافية حيث أن سعر صرف العملة في الوقت الذي يغلق فيه العميل صفقة وعندما يتم تحويل رصيده إلى عملته الأساسية عند إغلاق العمل في نفس اليوم قد يكون قد تذبذب مقابل العميل. لذلك، إذا كان العميل يتداول في أداة غير مدرجة بالعملة الأساسية لحسابه، فإن تقلبات أسعار صرف العملات سيكون لها تأثير على أرباحه وخسائره.

12 تحذير المخاطر العامة لأدوات المالية المعقدة (الأدوات المالية المشتقة مثل العقود مقابل الفروقات)

- 12.1. يعتبر التداول في العقود مقابل الفروقات مضاربة محفوفة بالمخاطر وغير مناسبة لجميع الأفراد بل مناسبة فقط لأولئك المستثمرين الذين ينطبق عليهم ما يلي:
- (a) فهم طبيعة المعاملة التي يدخلونها ومدى خسارتهم المحتملة من التداول.
- (b) على استعداد لفهم وتحمل المخاطر الاقتصادية والقانونية وغيرها من المخاطر.

- (c) مراعاة أن ظروفهم المالية الشخصية ومواردهم المالية ونمط حياتهم والتزاماتهم المالية لديها القدرة على تحمل خسارة الاستثمار بأكمله.
- (d) الاقرار بفهم تداول العقود مقابل الفروقات والاصول الاساسية والاسواق.
- 12.2. يجب على العميل الإقرار دون تحفظ وقبول ذلك، بغض النظر عن أي معلومات قد تقدمها الشركة، فإن قيمة الأدوات المالية المدعومة قد تتذبذب إلى الأسفل أو إلى الأعلى ومن المحتمل أن يصبح الاستثمار بدون قيمة.
- 12.3. كما يجب على العميل أن يقر ويقبل دون تحفظ أنه يواجه مخاطر كبيرة من تكبد خسائر وأضرار، حتى كل رأس المال المستثمر، نتيجة للتداول في الأدوات المالية ويقبل ويعلن أنه على استعداد للقيام بهذا الخطر.
- 12.4. تقع على عاتق العميل مراقبة حسابه في جميع الأوقات. من المهم أن يراقبوا مراكزهم عن كثب بسبب السرعة التي يمكن بها تكبد الأرباح أو الخسائر. إذا كان العميل لديه صفقات مفتوحة، فيجب أن يكون في وضع يسمح له بالوصول إلى حسابه وإدارته. يجوز للعميل القيام بذلك عبر الإنترنت على مدار 24 ساعة في اليوم وطوال أيام الأسبوع.
- 12.5. لن تقدم الشركة للعميل أي مشورة تتعلق بالعقود مقابل الفروقات أو الاصول الأساسية أو الاسواق أو تقديم توصيات استثمارية من أي نوع. لذلك، إذا كان العميل لا يفهم المخاطر التي ينطوي عليها هذا النوع من التداول، فيتعين عليه طلب المشورة والتشاور مع مستشار مالي مستقل. إذا كان العميل لا يزال لا يفهم المخاطر التي ينطوي عليها التداول في العقود مقابل الفروقات، فيتعين عليه عدم التداول في هذا النوع على الإطلاق.
- 12.6. تعتبر العقود مقابل الفروقات عبارة عن أدوات مالية تشتق قيمتها من أسعار الاصول/الاسواق الاساسية التي يتم فيها الرجوع إلى (على سبيل المثال العملة، ومؤشرات الاسهم، والبورصات، والمعادن، ومؤشرات العقود الآجلة، وما إلى ذلك). ومع ذلك، فإن الاسعار التي يتم تحديدها لصفقات الشركة عن طريق نظام حلول حسابية وضعتها الشركة، وتستمد الاسعار من أصول/السوق الاساسية. ولذلك فمن الاهمية بمكان أن يفهم العميل أن المخاطر المرتبطة بعمليات التداول في الاصول/السوق فيما يتعلق بتقلبات سعر الأصول/السوق الاساسي سوف يؤثر على ربحية تجارته.
- 12.7. مثل جميع المشتقات، فإن العقود مقابل الفروقات هي عقد يتفق بموجبه الطرفان على تبادل الفرق في القيمة بين قيمة الفتح والإغلاق للعقد. لأغراض طلبات العميل في الأدوات المالية التي تقدمها الشركة، فإن الشركة هي دائماً الطرف المقابل (أو "الرئيسي") لجميع صفقات العميل. ولذلك، فإن الشركة هي مكان التنفيذ الوحيد لتنفيذ أوامر العميل. إذا قرر العميل فتح المركز في أداة مالية مع الشركة، فيجوز إغلاق هذا المركز المفتوح فقط مع الشركة.

12.8 الرافعة المالية ومعدل الاقتراض

- 12.8.1 تستلزم منتجات عقود الفروقات (CFD) استخدام "وسيلة لوضع تداولات واسعة مع إيداع صغير فقط من خلال الرافعة المالية" و"الرافعة المالية" وتعتبر منتجات مضاربة، وبالتالي تحمل مخاطر أكبر بكثير من المنتجات غير الاستدانة. تمكن الرافعة المالية العميل من الحصول على تعرض كبير لأداة مالية بينما يحاول فقط الحصول على كمية صغيرة نسبياً من رأس ماله. ومع ذلك، يعتمد الربح أو الخسارة للعميل على الوضع الكامل (التعريض)، وعلى هذا النحو، قد يبدو المبلغ الذي تكسبه أو تخسره مرتفعاً للغاية بالنسبة إلى المبلغ الذي استثمرته.
- 12.8.2 تنطوي الصفقات التي تتم بالعملة الأجنبية والأدوات المالية المشتقة على درجة عالية من المخاطر. قد يكون مبلغ الهامش المبدئي صغيراً مقارنة بقيمة عقد النقد الأجنبي أو المشتقات بحيث يتم تحديد (رافعة مالية) أو (معدل اقتراض) للصفقات.
- 12.8.3 سوف يكون لأي حركة صغيرة نسبياً في السوق تأثير أكبر بشكل متناسب على الأموال التي يودعها العميل أو التي سيودعها العميل؛ وقد يعمل هذا ضد مصلحة العميل وكذلك سوف يعمل لمصلحته. قد يتعرض العميل لخسارة كاملة لأموال الهامش الأولي وأية أموال مودعة مع الشركة للحفاظ على مركزه المالي. إذا تحرك السوق ضد متطلبات مركز و/أو هامش العميل، فقد يتم الاتصال بالعميل لإيداع أموال إضافية في غضون مهلة قصيرة للحفاظ على صفقته. وقد يؤدي عدم الامتثال لطلب إيداع أموال إضافية إلى إغلاق صفقة (صفقات) العميل من قبل الشركة نيابة عنه وسوف يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو عجز ناجم عن ذلك.

12.9 أوامر أو استراتيجيات الحد من المخاطر

- 12.9.1 إن وضع أوامر معينة (على سبيل المثال أوامر إيقاف الخسارة) حيث يسمح بذلك بموجب القانون المحلي، أو أوامر «الحد من الخسارة»، والتي تهدف إلى الحد من الخسائر مبالغ معينة، قد لا تكون كافية نظراً لأن ظروف السوق تجعل من المستحيل تنفيذ هذه الأوامر، على سبيل المثال بسبب نقص السيولة في السوق. ربما تكون الاستراتيجيات باستخدام مزيج من المراكز، مثل مراكز «الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء» و«خيارات متوازنة بنفس قدر اتخاذ المراكز الطويلة أو القصيرة البسيطة. ولذلك فإن إيقاف الخسارة أو الحد من الخسارة لا يمكن أن تضمن الحد من الخسائر.
- 12.9.2 لا تضمن الشركة أن الطلب الذي وضعه العميل للحد من خسارته في صفقة ("وقف الخسارة") سيتم ملؤه بالسعر الذي يحدده العميل. في السوق سريعة الحركة، قد يكون أمر العميل مسؤولاً عن "الفجوة"، ونتيجة لذلك يتم إغلاق تجارته بخسارة متزايدة مقارنة بمستوى الطلب الذي وضعه العميل. في حالة حدوث "فجوة" يمكن أن يكون هناك سعر مختلف بشكل ملحوظ في الأداة المالية التي يتم تداولها دون وجود فرصة لإغلاقها.
- 12.9.3 لا يمكن لوقف الخسارة المتدرجة، والخبير الاقتصادي أن يضمن الحد من الخسائر.

12.10 تقلب الاسعار

12.10.1 يتراوح تقلب أسعار التداول في بعض الادوات المالية المشتقة خلال يوم تداول يقظ في حركات أسعار متقلبة. ولذلك، على العميل أن يفكر بعناية أن هناك خطورة كبيرة للتعرض للخسائر وكذلك الارباح. يتم اشتقاق سعر الادوات المالية المشتقة من أسعار الاصول الاساسية من الادوات المالية المشتقة التي تعود إليها. وقد تكون الادوات المالية المشتقة والاسواق المهمة ذات الصلة متقلبة للغاية. يمكن لأسعار الادوات المالية المشتقة والاصول الاساسية أن تتقلب بسرعة وعلى نطاقات واسعة وقد تعكس أحداث غير متوقعة أو تغيرات في الظروف، وقد لا يتمكن العميل أو الشركة من السيطرة على أي منها. وقد يكون من المستحيل في ظل ظروف معينة في السوق أن يتم تنفيذ أوامر العميل بالأسعار المعلنة مما يؤدي إلى خسائر. سوف تتأثر أسعار الادوات المالية المشتقة والاصول الاساسية -من بين أمور أخرى -بتغير علاقات العرض والطلب والبرامج الحكومية والزراعية والتجارية والسياسات والاحداث السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية والخصائص السيكلوجية السائدة للسوق ذات الصلة.

12.11 هامش الربح

12.11.1 يطلب من العميل إيداع هامش مع الشركة من أجل فتح صفقة. سوف يعتمد متطلب الهامش في الأداة الأساسية للأداة المالية المشتقة، ومستوى الرافعة المالية المختارة وقيمة المركز الذي سيتم تأسيسه. عندما ينخفض مستوى الهامش المطلوب للحفاظ على المركز (المراكز) المفتوحة في حساب المتاجرة للعميل إلى أقل من الحد الأدنى لمتطلب الهامش، كما هو محدد من قبل الشركة، فيجوز لها، دون أي التزام على الإطلاق، إصدار "طلب الهامش" وفي هذه الحالة يجب على العميل إما زيادة "حقوق المساهمين" في حساب التداول الخاص به عن طريق إيداع أموال إضافية و / أو إغلاق مراكزه. إذا نفذ العميل أيًا مما سبق ذكره، وكان حساب التداول يصل إلى أو يقع تحت "مستوى التوقف"، حيث تحدده الشركة، فسيتم البدء في "آلية التوقف" التلقائية وستبدأ إغلاق الصفقات المفتوحة عند أسعار السوق الحالية، بالترتيب التنازلي على أساس مستوى الخسارة لكل صفقة. تضمن الشركة عدم وجود رصيد سلبي في حساب العميل عند المتاجرة في الأدوات المالية التي توفرها الشركة بسبب حماية الرصيد السلبي المقدمة من قبل الشركة.

12.11.2 يقر العميل ويوافق على أنه بغض النظر عن أي معلومات قد تقدمها الشركة، فإن قيمة الادوات المالية المشتقة قد تتقلب نزولا أو صعودا بل من المحتمل أن تصبح الاستثمارات لا قيمة لها. وهذا بسبب نظام التهميش الذي ينطبق على مثل هذه الصفقات، والذي ينطوي بشكل عام على وديعة متواضعة نسبيا أو هامش من حيث قيمة العقد الاجمالية، وبالتالي فإن أي حركة صغيرة نسبيا في السوق الاساسي يمكن أن يكون لها تأثيرا كبيرا على نحو غير متناسب على تداول العميل. إذا كانت حركة السوق الاساسية في صالح العميل، وبالتالي فإن أي حركة صغيرة نسبيا في صالح العميل، فقد يحقق العميل أرباحا جيدة، إلا أن حركة سوقية العكسية الصغيرة غير المتساوية يمكن فقط أن تؤدي بسرعة إلى خسارة ودائع العملاء بأكملها، بل وقد تعرض العميل أيضا لخسائر إضافية كبيرة.

12.12 السيولة

12.12.1 قد يتعذر على بعض الاصول الاساسية أن تصبح سائلة على الفور نتيجة لانخفاض الطلب على الاصول الاساسية وقد يتعذر على العميل الحصول على معلومات عن قيمة هذه الاصول أو مدى المخاطر المرتبطة بها.

12.13 عقود الفروقات

1.1 تعتبر العقود مقابل الفروقات المتاحة للتداول مع الشركة عبارة عن صفقات فورية غير قابلة للتسليم بحيث تمنح فرصا لتحقيق الارباح بناء على التغيير في الاصول الأساسية (المؤشرات النقدية أو مؤشر العقود الأجلة أو العقود الأجلة السندات أو السلع الأجلة أو النفط الخام الحاضر أو الذهب الحاضر أو الفضة الحاضرة أو الاسهم الوحيدة أو العملات أو أي أصول أخرى وفقا لتقدير الشركة من وقت لآخر). إذا كانت حركة الاصول الاساسية في صالح العميل، فقد يحقق العميل أرباحا جيدة، إلا أن الحركة السوقية العكسية الصغيرة غير المتساوية يمكن فقط أن تؤدي بسرعة إلى خسارة ودائع العملاء بأكملها، ليس هذا فحسب وإنما أيضا يمكن أن تكبد عمولات إضافية ومصروفات أخرى. لذلك، على العميل عدم إبرام عقود مقابل الفروقات إلا إذا كان على استعداد لمخاطر الخسارة التامة لجميع أمواله التي يستثمرها وأيضا أي عمولات إضافية وغيرها من أي نفقات قد يتكبدها.

2.1 يحمل الاستثمار في العقود مقابل الفروقات نفس المخاطر تماما مثل الاستثمار في العقود الأجلة أو العقود بالخيار وعلى العميل التأكد من أنه على بينة من هذا على النحو المبين أعلاه. قد تنطوي الصفقات في عقود الفروقات أيضا على التزامات طارئة، وعلى العميل أن يكون على بينة من الآثار المترتبة على هذا على النحو المبين أدناه في إطار « صفقات الاستثمار الالتزام العرضي» .

12.14 عقود الفرق على العملة الرقمية

1.1 يجب أن يقر العميل ويفهم أن العملة الرقمية هي نوع من العملة أو الأصول الرقمية اللامركزية، والتي لا يصدرها أي مصرف مركزي أو أي مصدر آخر، حيث يتم استخدام تقنيات التشفير لتسهيل إنشاء وحدات العملة أو الأصل والتحقق نقل الوحدات. لا يعد التداول في العملة الرقمية / أو عقود الفروقات على العملة الرقمية مناسباً لجميع المستثمرين، وبالتالي لا يجوز للعميل التداول في هذه المنتجات ما لم يفهم ويقبل الخصائص والمخاطر المحددة المرتبطة بهذه المنتجات.

2.1 يقع التداول في العملة الرقمية و / أو عقود الفروقات على العملة الرقمية خارج نطاق الخدمات والمنتجات الاستثمارية المنظمة من قبل الشركة، حيث أن هذه المنتجات لا يغطيها الإطار التنظيمي لـ MiFID II. يتم تداول العملات الرقمية في البورصات الرقمية اللامركزية وغير المنظمة. يجب أن يقر العميل ويوافق على أنه من خلال المتاجرة في هذه المنتجات، قد يحدث خطر أكبر بكثير لخسارة رأس المال المستثمر خلال فترة قصيرة جداً من الزمن نتيجة لتحركات الأسعار العكسية المفاجئة في العملات الرقمية. ويرجع ذلك إلى تكَوّن الأسعار وتحركاتها في العملات الرقمية لا يعتمدان إلا على القواعد الداخلية للتبادل الرقمي المعين، والتي قد تكون عرضة للتغيير في أي وقت من الأوقات وبدون إشعار مسبق. هذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التذبذب خلال اليوم في أسعار العملات الرقمية، والتي قد تكون أعلى بشكل كبير بالنسبة للأدوات المالية الأخرى التي تقدمها الشركة.

3.1 إن بيانات السوق والتسعير على العملات الرقمية مستمدة من التبادلات اللامركزية الرقمية التي يتم تداول العملات الرقمية عليها. ونظراً إلى أن قواعد تشكيل الأسعار على العملات الرقمية التي توفرها مثل هذه التبادلات لا تخضع لأي إشراف تنظيمي، فقد تخضع لتغييرات في تقدير التبادل الرقمي ذي الصلة في أي وقت. وبالمثل، قد تقوم مثل هذه التبادلات الرقمية بإدخال عمليات تعليق التداول أو اتخاذ إجراءات أخرى قد تؤدي إلى تعليق أو وقف التداول أو أن تصبح أسعار وبيانات السوق غير متوفرة للشركة. قد تؤدي العوامل المذكورة أعلاه إلى تأثير سلبي ملموس على المراكز المفتوحة للعميل، بما في ذلك خسارة كل رأس المال المستثمر. في حالة حدوث تعطل مؤقت أو دائم للتداول أو وقفه على أي تبادل رقمي تستمد منه الشركة أسعارها مقابل العملات الرقمية ذات الصلة، فإن أسعار العملات الرقمية سيتم تسعيرها في آخر سعر متاح لها ويمكن أن يكون العميل غير قادر على إغلاق أو تصفية مركزه أو سحب أي أموال تتعلق بهذا المركز حتى يتم استئناف التداول في التبادل الرقمي ذي الصلة. يوافق العميل على أنه عندما يستأنف التداول مرة أخرى إما في التبادل الرقمي الأولي ذي الصلة أو في أي تبادل لاحق له، قد يكون هناك فارق كبير في الأسعار ("فجوة السعر") قد يؤثر على قيمة مواقع عقود الفروقات للعميل في العملات الرقمية ذات الصلة وينتج عنها أرباح أو خسائر كبيرة. في حالة عدم استئناف التداول، من المحتمل أن يتم فقد كل رأس المال المستثمر.

4.1 لا يُعترف بالتزامات العملات الرقمية كأداة مالية بموجب قانون MiFID وتشريع خدمات الاستثمار القبرصية. وبالتالي، في حالة عدم تمكننا من الوفاء بالتزاماتنا تجاهك، لن تتمكن من طلب التغطية من صندوق تعويض المستثمر ("الصندوق") لعملاء شركات الاستثمار القبرصية لهذا الجزء من التداول الخاص بك والذي يتعلق بعمليات التفسير. وبالمثل، يجب أن تكون على دراية بأن أي شكاوى قد تكون لديك أو أي نزاعات قد تنشأ بينك وبين الشركة فيما يتعلق بك تداول عقود الفروقات في العملات الرقمية لا تكون مؤهلة ولا يجوز قبولها من قبل أمين المظالم المالية لجمهورية قبرص.

12.15 معاملات خارج البورصة في الأدوات المالية المشتقة

1.1 العقود مقابل الفروقات التي تقدمها الشركة هي معاملات خارج البورصة. في حين أن بعض أسواق الصرف الأجنبي تكون سائلة للغاية، إلا أن المعاملات في المشتقات غير التبادلية أو غير القابلة للتحويل قد تنطوي على مخاطر أكبر من الاستثمار في المشتقات التبادلية لأنه لا يوجد سوق صرف يتم فيه إغلاق مركز مفتوح. قد يكون من المستحيل تصفية مركز قائم، لتقييم قيمة المركز الناتج عن معاملة خارج البورصة أو لتقييم التعرض للمخاطر. لا يجب ذكر أسعار العطاءات وأسعار الشراء، وحتى عندما تكون، سيتم إنشاؤها من قبل التجار في هذه الأدوات، وبالتالي قد يكون من الصعب تحديد السعر العادل.

2.1 فيما يتعلق بالمعاملات في العقود مقابل الفروقات، تستخدم الشركة أنظمة التداول عبر الإنترنت للمعاملات في العقود مقابل الفروقات والتي لا تندرج تحت تعريف بورصة معترف بها كونها ليست منشأة تداول متعدد

12.16 المعاملات الاستثمارية الطارئة المسؤولة

1.1 تتطلب معاملات الاستثمار ذات المسؤوليات المحتملة، والتي تكون هامشية، أن يقوم العميل بسلسلة من الدفعات مقابل سعر الشراء، بدلاً من دفع سعر الشراء بالكامل فوراً. يعتمد متطلب الهامش على الأصل الأساسي للأداة المالية. يمكن إصلاح متطلبات الهامش أو حسابها من السعر الحالي للأداة الأساسية ويمكن العثور عليها على الموقع الإلكتروني للشركة.

- 2.1 إذا كان العميل يتداول في العقود الآجلة، أو عقود الفروق، فقد يتكبد خسارة كلية للأموال التي أودعها لفتح مركز وصيانته. إذا تحرك السوق ضد العميل، فقد يتم مطالبته بدفع مبالغ إضافية كبيرة في وقت قصير للحفاظ على المركز. إذا فشل العميل في القيام بذلك في الوقت المطلوب، فقد يتم تصفية مركزه بخسارة وسيكون مسؤولاً عن العجز الناتج. من الجدير بالذكر أن الشركة لن يكون عليها واجب إخطار العميل بأي نداء الهامش للحفاظ على مركز الخسارة.
- 3.1 حتى إذا لم تكن المعاملة محددة بالهامش، فقد تظل ملتزمة بإجراء مزيد من الدفعات في ظروف معينة علاوة على أي مبلغ مدفوع عندما يدخل العميل في العقد.
- 4.1 العمليات الاستثمارية الالتزامات الطارئة التي لا يتم تداولها أو وفقاً لقواعد تبادل الاستثمار المعترف بها أو معينة قد يعرض العميل لمخاطر أكبر بكثير.

12.17 الضمانات

- 1.1 إذا كانت ضمانات ودائع العملاء كضمان مع الشركة، والطريقة التي سيتم التعامل معها سوف تختلف وفقاً لنوع المعاملة وحيث يجري تداوله. قد تكون هناك اختلافات جوهرية في معاملة الضمانات اعتماداً على ما إذا كان العميل يتداول في بورصة استثمارية معترف بها أو محددة، مع تطبيق قواعد هذا التبادل (وغرفة التبادل المرتبطة)، أو التداول خارج البورصة. قد تفتقد الضمانات المودعة هويتها كمتلكات العميل بمجرد إجراء التعامل بالنيابة عن العميل. حتى لو أثبتت تعاملات العميل في نهاية المطاف أنها مربحة، فإنه لن يتمكن من استعادة الأصول نفسها التي أودعها.

12.18 تعليق التداول

- 1.1 في ظل ظروف تجارية معينة، قد يكون من الصعب أو المستحيل تصفية مركز ما. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات الحركة السريعة السريعة إذا ارتفع السعر أو انخفض في جلسة تداول واحدة إلى الحد الذي يتم بموجبه تعليق قواعد تداول الصرف ذات الصلة أو تقييدها. إن وضع أمر إيقاف الخسارة لن يحد بالضرورة من خسائر العميل إلى المبالغ المقصودة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ هذا الأمر بالسعر المحدد. بالإضافة إلى ذلك، في ظل ظروف سوق معينة، قد يكون تنفيذ أمر إيقاف الخسارة أسوأ من السعر المحدد ويمكن أن تكون الخسائر المحققة أكبر من المتوقع.
- 2.1 في ظل ظروف تجارية معينة، قد يكون من الصعب أو المستحيل تصفية مركز ما. قد يحدث هذا، على سبيل المثال، في أوقات الحركة السريعة السريعة إذا ارتفع السعر أو انخفض في جلسة تداول واحدة إلى الحد الذي يتم بموجبه تعليق قواعد تداول الصرف ذات الصلة أو تقييدها. إن وضع أمر إيقاف الخسارة لن يحد بالضرورة من خسائر العميل إلى المبالغ المقصودة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ هذا الأمر بالسعر المحدد. بالإضافة إلى ذلك، في ظل ظروف سوق معينة، قد يكون تنفيذ أمر إيقاف الخسارة أسوأ من السعر المحدد ويمكن أن تكون الخسائر المحققة أكبر من المتوقع.

12.19 لا تسليم

1.1 من المفهوم أن العميل ليس لديه حقوق أو التزامات فيما يتعلق بالموجودات الأساسية المتعلقة بعقود الفروقات التي يتم تداولها. لا يوجد تسليم الأصل الأساسي.

12.20 انزلاق الاسعار

1.1 انزلاق الاسعار هو الفرق بين السعر المتوقع للمعاملة في عقود الفروقات والسعر الذي يتم تنفيذ المعاملة فيه بالفعل. يحدث هذا في كثير من الأحيان خلال فترات التقلب العالي (على سبيل المثال بسبب أحداث الأخبار) مما يجعل الأمر عند سعر معين مستحيل التنفيذ، عند استخدام طلبات السوق، وكذلك عند تنفيذ الأوامر الكبيرة عندما لا يكون هناك اهتمام كاف بالمطلوب. مستوى السعر للحفاظ على السعر المتوقع للتجارة.

13 المشورة والتوصيات

1.1 لن تقدم الشركة أي مشورة للعميل حول الاسس الموضوعية لصفقة معينة أو تمنحه أي شكل من أشكال المشورة في مجال الاستثمار ويقر العميل أن الخدمات لا تشمل على تقديم المشورة في الاستثمار في الاسواق المهمة. سيبرم العميل الصفقات وحده ويتخذ القرارات ذات الصلة بناء على تقديره. وبطلبه من الشركة الدخول في أي صفقة، فإن العميل يتعهد بأنه يكون وحده مسؤولاً عن إصدار الامر وتقييمه المستقل له وتحققه من مخاطر الصفقة. وهو يتعهد بأن لديه المعرفة الكافية والحكمة السوقية والمشورة المهنية والخبرة لإجراء التقييم الخاص به لمزايا ومخاطر أي صفقة. لا تمنح الشركة أي ضمانات على ملاءمة المنتجات المتداولة بموجب هذا الاتفاق وتفترض عدم وجود أي واجب ائتماني في علاقاتها مع العميل.

2.1 لن تقدم الشركة للعميل بموجب أي واجب أي مشورة قانونية أو ضريبية أو غيرها من المشورات الأخرى ذات الصلة بأي صفقة. على العميل طلب المشورة من خبراء مستقلين إذا شك فيما إذا كان قد يتكبد أي التزامات ضريبية. ويتم تحذير العميل بموجبه أن القوانين الضريبية خاضعة للتغيير من وقت لآخر

3.1 يجوز للشركة -من وقت لآخر وفقاً لتقديرها -أن تزود العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشر على موقعها على شبكة الانترنت أو أن تزود للمشاركين عبر موقعها على شبكة الانترنت أو في منصة التداول أو غير ذلك) بمعلومات أو توصيات أو أخبار أو تعليقات السوق أو غيرها من المعلومات ولكن ليس باعتبارها خدمة. وفي حالة القيام بذلك:

- لن تكون الشركة مسؤولة عن هذه المعلومات.
- لن تقدم الشركة أي تعهدات أو ضمانات أو التزامات بدقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو المتعلقة بالضريبة أو العواقب القانونية المترتبة على أي من الصفقات ذات الصلة؛
- يتم توفير هذه المعلومات فقط لتمكين العملاء من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ولا ترقى إلى مستوى المشورة في مجال الاستثمار أو الترتيبات المالية غير المرغوب فيها للعميل .
- إذا كان المستند يشتمل على عقوبات مفروضة على شخص أو مجموعة من الأشخاص المحددين في هذا المستند أو على من يتم توزيعه، فإن العميل يوافق على أنه لن يتداول الاموال مع هذا الشخص أو مجموعة الأشخاص.
- يوافق العميل على أنه قبل الارسال، يجوز للشركة التصرف بالنيابة عنه للاستفادة من المعلومات التي تستند إليها. لا تقدم الشركة أي تصورات حتى وقت الاستلام من العميل، ولا تضمن للعميل أنه سيتلقى هذه المعلومات في نفس الوقت الذي يستلمها فيه العملاء الآخرين.

4.1 ومن المعلوم أن تعليقات أو أخبار السوق أو غيرها من المعلومات المقدمة أو التي توفرها الشركة خاضعة للتغيير ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار.

14 ليست هناك ضمانات للربح

14.1 لا يمكن للشركة ضمان رأس مال العميل أو القيمة في أي وقت أو أي أموال استثمار بها في أي أداة مالية.

14.2 لا تقدم الشركة أية ضمانات للربح أو تجنب الخسائر عند التداول. لا يتلقى العملاء مثل هذه الضمانات من الشركة أو من أي من ممثليها. يدرك العملاء المخاطر المرتبطة بالتداول ولديهم القدرة المالية على تحمل هذه المخاطر وتحمل أية خسائر يتكبدها.

15 مراجعة مستمرة وتعديل الإفصاح عن المخاطر

15.1 تحتفظ الشركة بحقها في مراجعة و / أو تعديل بيان المخاطر وفقاً لتقديرها، كلما تراه مناسباً أو ملائماً.

16 معلومات أخرى

16.1 إن الإفصاح عن المخاطر ليس جزءاً من اتفاقية / شروط وأحكام الشركة الخاصة بالعملاء، ولا يقصد منها أن تكون ملزمة تعاقدياً أو تفرض أو تسعى لفرض أي التزامات على الشركة لا يمكن أن تتحملها بخلاف ذلك، ولكن بالنسبة لخدمات الاستثمار القبرصية وقانون الأنشطة والأسواق المنظمة لعام 2017 (القانون 87 (2017) / (I)).

16.2 الشركة عضو في صندوق تعويض المستثمر ("ICF"). يحق للعميل الحصول على تعويض من ICF إذا لم تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها. الحد الأقصى لمبلغ التعويض المدفوع إلى العميل، والذي سيعتبر مؤهلاً للحصول على تعويض، هو 20,000 يورو. تنطبق التغطية المذكورة على إجمالي مبلغ المطالبات من قبل العميل ضد عضو ICF، بغض النظر عن عدد الحسابات والعملية ومكان تقديم الخدمة. مزيد من المعلومات حول ترتيبات التعويض متاحة على الموقع الإلكتروني للجنة الأوراق المالية والبورصات القبرصية:

<https://www.cysec.gov.cy/en-GB/complaints/tae>

16.3 إذا كان هناك أي شيء في الكشف عن المخاطر يحتاج إلى مواصفات، يرجى الاتصال بقسم الامتثال: compliance@alvexo.com